

انتخابات تشريعية في قطر.. وعد مؤجل إلى ما لا نهاية

حق القطريين في انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشورى حبر على ورق

ديمقراطية قطر هي أقل من كذبة

المسلحة في مختلف أنحاء العالم العربي. لذلك فإن الحديث عن "مجلس شوري" بطريقة جديدة إنما هو نوع من محاولة البحث عن غطاء محلي، يقوم من خلاله "قطريون" بالتمسك على حقيقة ما فعله تلك الشركات التي لا يهتم في النهاية سوى الحصول على الأموال.

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هل المطلوب أن تكون قطر دولة ديمقراطية؟ أعتقد أن الدولة الخليجية، الغنية بالغاز إنما تخرج نفسها حين تذهب بقدميها إلى مناطق، كان حرياً بها أن تتدع عنها. فالنظام القائم فيها لا يسمح بان تكون الديمقراطية أسلوب حياة. وهو أمر يمكن تفهمه لولا أن قطر أسست فيه الديمقراطية حين تعلق الأمر

بآخرين. ويكفي أن نذكر سوريا لكي يتم التعرف على مستوى "الوعي الديمقراطي" لدى النظام القطري.

وهو وعي هبط بمحتويات إدراكه إلى مستوى الجماعات الإرهابية المسلحة التي مولتها "قطر" بالمال والسلاح وهناك بالضبط يكمن جزء من أسرار تلك الدولة الصغيرة التي لا تزال تمتلك علاقات حسنة بالولايات المتحدة بالرغم من أنها تعد واحدة من أهم حواضن الإرهاب في عالمنا المعاصر باعتراف سياسيينها وأجهزتها إعلامها.

كان من الممكن القول إن هناك نوعاً من سوء الفهم والتباس الموقف وقعت فيه دولة صغيرة، لم تكن خبرتها في السياسة الساذجة تؤهلها للجدل في مفاهيم معاصرة، نتجت عن مجتمعات الغرب المعقدة لولا أن قطر اختارت أن تتركب المركب الصعب حين سعت إلى تركيب معادلة غريبة كان طرفاها الإسلام السياسي بوجهه المسلح والديمقراطية التي تعتبر مطلباً غامضاً في ظل حاجة الشعوب إلى الخبر.

في حقيقة الأمر لا يحتاج أمير قطر إلى من يرشده إلى الطريق الصحيحة من القطريين. هناك شركات عالمية تقوم بتلك المهمة. وهناك من يعتقد أن الرجل يفعل ما يُمكن عليه من قبل تلك الشركات التي لا يمكن سوى أن تكون واجهة لأجهزة مخابراتية، وجدت في ارتباط النظام القطري بجماعة الإخوان المسلمين منفذاً مريحاً لها من أجل أن يستمر عمل الجماعات



ربما على جيلكم ولكن أكد ليس في جيلنا

بيرز قرار التأجيل تناقضات للتحديث باسم وزارة الخارجية القطرية، لولوة الخاطر، التي ظهرت مؤخرًا في حوارات مع وسائل إعلام غربية، تحدثت فيها عن تمسك الدوحة بالمسارات الديمقراطية. وأثبتت الخاطر بنفسها هذه التناقضات حين ردت على سؤال حول عدم التزام الدوحة بوعود سابقة بإجراء انتخابات محلية طرحه عليها الإعلامي تيم سيباستيان، في حوار على قناة دوتشي فيللسه. حاولت المتحدثة باسم الخارجية القطرية التهرب من الإجابة، بقولها إن عدم إجراء الانتخابات "يعود لعدم رغبة جيران قطر الخليجيين بإجراء تلك الانتخابات"، في إشارة إلى مقاطعة الرياض وأبوظبي والمنامة، بالإضافة إلى القاهرة، للدوحة.

وإذا كان الحديث القطري عن "الديمقراطية الانتخابية" يقصد به الانتخابات الأخيرة التي أجريت في قطر هي انتخابات المجلس البلدي المركزي المكون من 29 عضواً، والتي تم إجراؤها في أبريل 2019، فإن المراقبين يشيرون إلى أن المجلس البلدي، ولئن كان والهيئة الوحيدة المنتخبة مباشرة في البلاد، فإن دوره استثنائي بحت ومهمته المراقبة، حيث يتعامل مع وزارة البلديات بشأن قضايا محلية مثل تقديم الخدمات والبنية التحتية للنقل، ولكن لا يمتلك المجلس البلدي قوة إنفاذ.

إنها "الطريق الأمثل بالنسبة للنظام لتفادي وجود أي نوع من المعارضة الداخلية". وقال سعيد، الذي عمل مستشاراً سياسياً لحمد الأب في منتصف التسعينات من القرن الماضي، إن الدوحة تريد أن تبدو دولة ليبرالية بما يتوافق مع ما تروج له خارجياً، لكنها ترفض اتخاذ إجراءات فاعلة على الأرض تثبت هذا التوجه عملياً، بسبب نظام الحكم القائم فيها والذي يعد نتاجاً لانتخابات متتالية حدثت في أسرة آل ثاني، وأدت في النهاية لوصول الشيخ تميم بن حمد إلى رأس السلطة.

وأضاف أن "هناك اتفاقاً ضمناً على أن تسير الأمور على ما هي عليه من دون إدخال تعديلات قد يكون لها تأثير على شكل نظام الحكم على المدى الطويل"، مشيراً إلى أن "البنية السياسية لا تشجع على وجود مجتمع مدني". ولا يوجد برلمان في قطر. ويتولى المهمة التي يضطلع بها البرلمان في العادة مجلس الشورى، ذو الصلاحيات المحدودة. وأوضح بلال الدوي مدير مركز الخليج لدراسات مكافحة الإرهاب، أن "تشكيل مجلس الشورى بالتعيين يحقق أكثر من هدف للنظام". وقال إن النظام القطري يدرك أن هناك حالة من الغضب تنتاب المواطنين بسبب السياسة الخارجية للدوحة، الأمر الذي قد يترجم بشكل سلبي في الانتخابات لو تم إجراؤها.

وهكذا يجد القطريون أنفسهم أمام "ديمقراطية" حبر على ورق. يقول السلطة التشريعية ومتابعة السلطة التنفيذية في بلادهم ممثلون عنهم، لا يعرفونهم ولم يختاروه، يحدون أدق التفاصيل التي تسير حياتهم. وقال الباحث البريطاني جايمس إي. روبنسون، في تحليل لفشل محاولات التحديث في قطر، "بالنظر إلى أوجه القصور في انتخابات مجلس الشورى، فإن العملية لا تستحق أن توصف بالديمقراطية". وأضاف في تقريره أن قطر كانت في الماضي قادرة على إدارة الضغوط لكن هناك تحديات أكبر تلوح في الأفق.

نفس قرارات التأجيل تصدر في كل مرة منذ تم إقرار الدائم الصادر سنة 2004

ويعود تاريخ كتابة تحليل روبنسون إلى سنة 2014، لكن من ذلك التاريخ إلى اليوم لم يتغير شيء، الأمر الذي يؤكد زيف محاولات التحديث في قطر، ويكشف حقيقة لعبة الانتخابات والتأجيل، والتي يقول الخبير السياسي عبدالمنعم سعيد

مزال القطريون يتطلعون إلى تطبيق حقه الدستوري في انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشورى. فكلما اقتربت مدة عمل المجلس من نهايتها، يصدر أمير البلاد (الشيخ حمد بن خليفة، ثم خلفه الشيخ تميم)، قراراً يقضي بتمديد ولاية المجلس. ومع تكرار الأمر، فقد القطريون الأمل، لذلك لم يتفاجأوا حين صدر عن الشيخ تميم في نهاية يونيو 2019 قرار تجديد ولاية المجلس وتأجيل الانتخابات القادمة حتى عام 2022.

لندن - عشية انتخابات مجلس الشورى في قطر، أصدر أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني القرار رقم 27 لسنة 2019 والذي يقضي بتمديد مدة عمل مجلس الشورى لسنتين أخريين، تبدأ اعتباراً من أول يوليو 2019 وتنتهي في 30 يونيو 2021.

لم يتفاجأ القطريون كثيراً بهذا القرار، نظراً لأنه تكرر كثيراً من قبل، فقد سبق وأن أصدر الشيخ تميم قراراً مماثلاً سنة 2016، والذي مدد بمقتضاه ولاية المجلس المؤلف من 45 عضواً لمدة ثلاث سنوات أخرى، انتهت في 30 يونيو 2019. ونفس قرارات التأجيل، تصدر في كل مرة منذ تم إقرار هذه الانتخابات في الدستور الدائم الصادر سنة 2004، في عهد الأمير السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وفي عام 2013، وقبل تنحيه، حدد الشيخ حمد ولاية المجلس الحالي المعين لمدة أربع سنوات.

وسار على نفس الدرب الشيخ تميم، الذي ينسب بقرار التأجيل الأخير كل ما سبق من وعود بإجراء انتخابات حرة للمجلس، الذي يعد أحد الجنحين التشريعيين في قطر، والثاني هو الأمير نفسه. ومع ذلك، فإن الأمير له الكلمة الأخيرة في جميع المسائل، والمجلس نفسه مازال يتشكل بتعيين من أمير البلاد.

ويتناقض هذا الأمر مع الفصل الدستوري الذي ينص على أن "مجلس الشورى يتألف من 45 عضواً. يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء أو غيرهم". ويملك سلطة حق النقض للمشاريع والقرارات.

ويجد أمير قطر مبرر التأجيل في النص الدستوري، الذي يقول "تمديد مدة المجلس مسموح به إذا كان في مصلحة

لوبيات قطرية وإيرانية تفعل نشاطها للتأثير على توجهات القرار الأميركي

الدوحة تغري ترامب بالاستثمارات الضخمة وتدعم الأصوات الراضية للتجديد له لولاية ثانية

ويرى حسين إبيش، وهو باحث بمعهد دول الخليج العربي في واشنطن، أن قطر لا تزال مغزولة. ويضيف أنه على الرغم من أن الدوحة وجدت مجموعة من الحلول العملية التي تسمح للبلاد بتحمل العزلة مع بعض التكاليف، إلا أنه لم تحدث تغيرات أكبر (مثل الصراع مع إيران أو الاضطرابات الإقليمية الرئيسية الأخرى أو حتى توافر سياسة أميركية جديدة) فإن عزلة قطر سوف تستمر. وتدعو بعض الجهات النافذة داخل الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى عدم الاستخفاف بالدور الخبيث الذي تلعبه قطر في العالم وبالنشاط التي تمولها داخل الولايات المتحدة. وترى هذه الجهات أن المناعة الأميركية ضد إيران معرضة للاختراق الناعم من خلال قطر التي يفترض أنها بلد صغير لا يجرؤ على الإضرار بمصالح الدول الكبرى ويفترض أنها بلد حليف ويقدم الخدمات دون حساب لواشنطن.

وتحذر هذه الجهات من عدم التنبيه إلى الدور القطري في تعزيز الموقف واشنطن على شراء الوقت بانتظار المتحدية نفسها. وترى أن الأمر بات يشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة التي قد تتحول زلماً من إيران إلى انخراط عسكري يتطلب أقصى درجات الأمن، كما يتطلب مناعة من أي اختراق حتى لو أخذ اشكالاً صديقه.

آخرين مطلعين على جهود قطر، أن الدوحة عمدت خلال الأشهر الستة الماضية إلى تجديد مسؤولين في جميع أنحاء العالم كجزء من حملة للعلاقات العامة تستهدف تشكيل صورة جديدة عن قطر مع التركيز على إبراز قيمتها الاستراتيجية لواشنطن وقوتها الاقتصادية. وتبعث هذه التحركات على القلق في بعض الأوساط الأميركية التي تخشى من تواطؤ اللوبي القطري واللوبي الإيراني، اللذين كانا ناشطين في عهد إدارتي الرئيس السابق باراك أوباما، للتأثير على الانتخابات الرئاسية عام 2020. ورأت هذه الأوساط أن قطر التي لم ترحم موقف ترامب بشأن قرار الربايع العربية) مقاطعتها، لديها مصلحة في ألا يتم التجديد للرئيس الأميركي.

إعادة تعويم

تلتقى المصلحة القطرية في هذا الصدد مع تلك الإيرانية. فطهران تستند في إستراتيجيتها لمواجهة ضغوط واشنطن على شراء الوقت بانتظار الانتخابات الرئاسية عليها تأتي برئيس ديمقراطي. وتعاين قطر من المقاطعة العربية وانقلاب الموقف الدولي ضدها، وتحتاج إلى تغييرات كبرى في الولايات المتحدة والعالم لإعادة تعويم ذاتها دولياً.

لبناء لوبي في الولايات المتحدة؛ إن أمضى ممثلو قطر أسابيع بين واشنطن ونيويورك يمهدون الطريق للقاء الشيخ تميم ودونالد ترامب الثلاثاء في البيت الأبيض.

وتوضح بانكو أن حملة العلاقات العامة التي نفذتها قطر اتخذت أشكالاً مختلفة؛ ففي وقت سابق من الشهر الجاري قضى مسؤولون قطريون قرابة ثلاثة أسابيع ما بين واشنطن ونيويورك لإجراء لقاءات مع مسؤولين أميركيين ومفكرين وأكاديميين لتمهيد الطريق لزيارة أمير قطر إلى الولايات المتحدة. وتطرقت تلك المحادثات إلى مواضيع عدة، أهمها رد البيت الأبيض على إيران والحرب المستمرة في اليمن وخطة جاريد كوشنر للسلام في الشرق الأوسط.

ولفتت مصادر قريبة من الكونغرس إلى أن التحالف العلني بين قطر وإيران حول الدوحة إلى نزاع إيرانية تعمل داخل الولايات المتحدة تحت عنوان التحالف القطري الأميركي.

ويشير تقرير ديلي بيست إلى أن خطة قطر تتضمن أيضاً ضخ المزيد من الاستثمارات والمبالغ النقدية الضخمة في الولايات المتحدة في مختلف القطاعات، بما في ذلك العقارات والتكنولوجيا وتطوير طائرات المراقبة فضلاً عن صفقات الأسلحة. وينقل عن اثنين من المسؤولين الأميركيين وثلاثة أشخاص

الدول الأخرى على دفع تكاليف الجهد العسكري الأميركي. غير أن الدعاية التي ينشدها ترامب لا تأخذ بعين الاعتبار الأنشطة التي باتت قطر تمارسها داخل الولايات المتحدة من خلال لوبيات تعمل على التأثير على توجهات القرار الأميركي داخل الكونغرس ومؤسسات الإدارة.

الانتخابات الأميركية

كتبت إيرين بانكو، في تقرير بموقع ديلي بيست الأميركي، أن قطر أنفقت المليارات من الدولارات لتنفيذ خطتها



صفقة كبيرة مع قطر لبيع طائرات "بوينغ"، ثم لقاء الشيخ تميم الأخير بترامب

لا يمكن تاطير أي سبب للزيارة واحتفاء ترامب بالسفراء بحجم استثمارات الدوحة داخل الولايات المتحدة إلا في سياق حملة الانتخابات الأميركية، التي تدفع ترامب إلى إعادة ترتيب أوراقه في ظل الضغط الذي يواجهه من الديمقراطيين، وحتى بين عدد من الجمهوريين المحافظين الراضين لسياسات ترامب.

وفي هذا السياق يفهم حديث ترامب عن التمويل القطري المساهم في بناء قاعدة العديد، في محاولة لإقناع كتلته الناجبة بأنه يفي بوعوده في إجبار

واشنطن - فتحت زيارة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى واشنطن، أبواب الجدل في الولايات المتحدة حول نجاعة التحالف الذي تقبته الإدارة الأميركية مع بلد تجمع التقارير على أنه مازال راعياً وممولاً للإرهاب في العالم.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب نفسه قد اتهم قطر عام 2017 بتحويل الإرهاب وتهديد المنطقة جزئياً بسبب تحالفها مع إيران. وتابعت وسائل الإعلام ومراكز التفكير الأميركية هذه الزيارة التي تأتي في وقت وصلت فيه الأزمة بين طهران وواشنطن ذروتها وشرارة الحرب بينهما على وشك الإندلاع، مشككة في نوايا الدوحة التي لن تتوانى عن محاولة التأثير في الانتخابات الأميركية المقبلة.

وتساءل المتابعون عن جدوى قبول الإدارة الأميركية بالانوار المتناقضة التي تقوم بها قطر سواء من خلال استضافتها لقاعدة العديد العسكرية الأميركية وتقديمها كافة التسهيلات العسكرية التي تريدها واشنطن لإطلاق أي عمليات عسكرية في المنطقة، أو من خلال دواوم دعم جماعات الإسلام السياسي وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين واحتضان فصائل قريبة من الجماعات الجهادية في العالم، ناهيك عن علاقات الدوحة المتينة مع طهران وأزدها العسكرية والتي تعتبرها واشنطن إرهابية.